

# دراسات حالة حول المناصرة: الأردن

هيلتون رمسيس | 27-28 فبراير 2010 | القاهرة، مصر



المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني  
The International Center for Not-for-Profit Law

## خلفية:

- ▶ قانون الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية في 1966م
- ▶ لم يشمل الأشكال المختلفة من المنظمات غير الحكومية وكان محصور في مقدمي الخدمات الاجتماعية.
- ▶ التسجيل إلزامي
- ▶ إشراف ورقابة حكومية مفرطة
- ▶ قيود على التمويل الأجنبي

## إعداد الخطة: التعرف على القضية وتحليلها

---

- القضية: إصلاحات إيجابية في القانون الأردني حول الجمعيات

- اللاعبين الرئيسيين:

- وزير التنمية الاجتماعية

- رئيس الوزراء

- مجلس النواب

- منظمات المجتمع المدني الأردنية

- منظمات المجتمع المدني الدولية

## الصياغة القانونية (1)

▶ قانون الجمعيات رقم 51 لسنة 2008 الصادر في ديسمبر 2008:

▶ التسجيل:

▶ إلزامي

▶ الحاجة لتقديم مبررات في حالة رفض التسجيل

▶ الشروط للمؤسسين (أن يكونوا مواطنين أردنيين، كاملي الأهلية وتجاوزوا سن معينة)

▶ 11 مؤسس على الأقل

▶ وظيفة المراقب

▶ قيود على التمويل الاجنبي

▶ رقابة حكومية مفرطة: المصادقة على انتخابات مجالس الإدارة وحضور اجتماعات الجمعية العمومية.

▶ للوزارة صلاحيات واسعة في حل أي منظمة بسبب "مخالفة نصوص القانون"

▶ عقوبات جنائية

## إعداد الخطة: بناء العلاقات الفردية

---

- ▶ إشراك الجهات الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية
- وزير التنمية الاجتماعية
- رئيس الوزراء
- الملك
- استهداف المنظمات بالتدريب والتعليم



تأجيل توقيع القانون ووعدت الحكومة بإعادة النظر فيه.  
أعلن وزير التنمية الاجتماعية تعديل قانون 2009

## إعداد الخطة 2: بناء العلاقات الفردية

▶ مخاطبة المسؤولين الحكوميين (تقديم الملاحظات، دراسات الحالة)

- وزير الشؤون الاجتماعية:

- اللجنة الحكومية لصياغة تعديل القانون

- اجتماعات فردية

- أسلوب الانتظار والمتابعة

▶ ولكن أيضاً أسلوب المواجهة: خطابات مفتوحة إلى رئيس الوزراء

▶ لم يتم التخاطب مع أعضاء مجلس النواب من قبل المنظمات غير الحكومية

حيث لم يتم تنفيذ ورش عمل تستهدف أعضاء مجلس النواب لوحدهم ولم

تكن هناك حملات مناصرة خاصة مباشرة معهم

## إعداد الخطة 2 بناء العلاقات الفردية

---

- ▶ لم يتم إشراك اللاعبين الرئيسيين في العملية (المركز الوطني لحقوق الإنسان)
- ▶ لم يتم طرح الدور الاجتماعي والاقتصادي للمنظمات غير الحكومية

## إعداد الخطة بناء التحالف

---

- ▶ **التثقيف والتدريب للمنظمات غير الحكومية: ورش عمل حول المناصرة الجيدة، المساعدة في صياغة الرسالة، المنح**
- ▶ **تحالفات ضعيفة وضعف القدرات لدى المنظمات الصغيرة وهو ما أدى بشكل غير مباشر إلى دعم عدم رغبة الحكومة في تغيير النصوص الرئيسية في القانون**



## إعداد الخطة: الحملة الجماهيرية والإعلامية

---

- ▶ نشرت عدة مقالات في وسائل الإعلام تنتقد القانون والوزير
- ▶ لم يكن الجمهور على علم بما يجري
- ▶ لم يكن هناك حملات إعلامية توضح أهمية المجتمع المدني وإنما نشرت فقط عدة مقالات تنتقد الوزير

## الصياغة القانونية (2)

▶ اقترحت لجنة من عدة منظمات مجتمع مدني والحكومة مسودة قانونية لا تزال تقييدية وصوت أعضاء مجلس النواب بفرض قيود أكثر – تعديل القانون في 2009

▶ التعديلات الإيجابية

▶ تم خفض عدد المؤسسين إلى سبعة

▶ مجلس للتسجيل بدلاً عن مراقب التسجيل

▶ شمل عدة أشكال من المنظمات: الجمعيات المغلقة والجمعيات الخاصة

▶ إلغاء شرط الإبلاغ عن الأعضاء

▶ إلغاء شرط الموافقة الحكومية المسبقة على انتخابات مجلس الإدارة

▶ إلغاء العقوبات الجنائية إلا أن القانون لا زال يحيل الأمر إلى قوانين أخرى تشمل

عقوبات قاسية: القانون الجنائي

## الصياغة القانونية (2)

- ▶ التعديلات السلبية:
- ▶ لا زال التسجيل إلزامياً: ليس هناك اشتراط على السلطات أن تبرر رفض طلب التسجيل كما بقيت الاشتراطات على المؤسسين حسب مسودة 2008
- ▶ بقي اشتراط مصادقة مجلس الوزراء على التمويل الأجنبي (الحكومة اقترحت موافقة الوزير)
- ▶ رفض أعضاء مجلس النواب وجود شكل الفروع غير العاملة.
- ▶ بقي شرط مصادقة الحكومة على قرارات الجمعية العمومية والإشعار بعقد الاجتماعات
- ▶ بقيت سلطة الحكومة في حل المنظمات

## الدروس المستفادة:

- ▶ لا يمكن للمنظمات غير الحكومية الكبيرة أو المنظمات ذات الأنشطة المشابهة أن تنجح في هذا أمر لوحدها.
- ▶ يجب أن يكون هناك تحالفات في جميع جوانب عملية إصلاح القانون.
- ▶ بناء علاقات طويلة الأجل بالتعاون وليس المواجهة
- ▶ تحقيق شيء ما أفضل من عدم تحقيق أي شيء على الإطلاق.
- ▶ حملات الاعتراض المفتوح لا ينبغي أن تكون هي السبيل الوحيد.
- ▶ يجب استخدام وسائل الإعلام بشكل فاعل
- ▶ يجب أن تستهدف الرسالة الجمهور المناسب وأن يتم تقديمها بأفضل السبل الفاعلة للتأثير على الجمهور.